27
2014
SEYASAT

سياسات

افتتاحية
■ «العملية التفاوضية»
المستجدات والخيارات

أبحاث
■ التوجه للمحاكم الدولية: الفرص والمعيقات
■ الأمن المائي في حوض الأردن
في ظل الهيمنة الإسرائيلية

مقالات
■ كيري لا يزحزح عقيدة نتنياهو
والمفاوضات أسيرة مشروع الـ«لا دولة»
■ خيارات ما بعد إخفاق المفاوضات

سياسات عامة
■ قانون صندوق الأمراض لطلبة مؤسسات التعليم
العالي: التحول من الإعانة إلى التنمية المستدامة

السياسة والمجتمع
■ مصر والقضية الفلسطينية في عهد
محمد مرسي: دراسة تحليلية

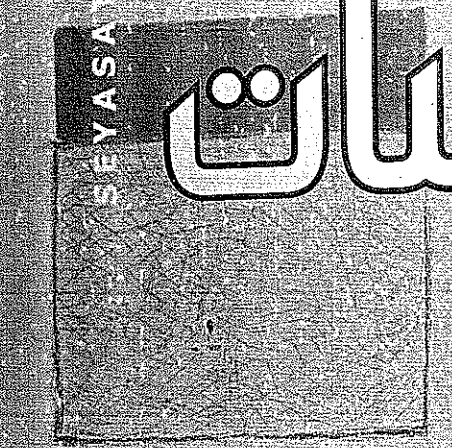

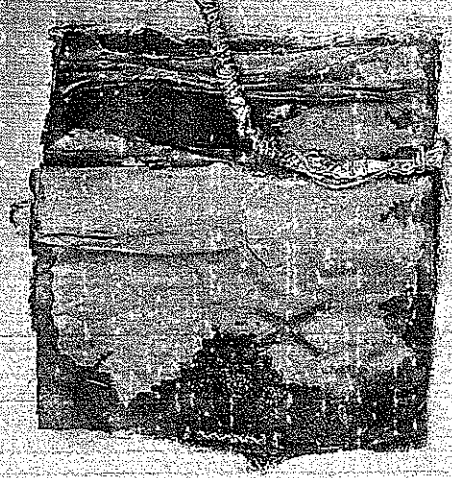

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies
In cooperation with
Friedrich-Ebert-Stiftung

٦٩- معن بشور، «معركة غزة وتداعياتها». مرجع سابق، ص ١٠.

٧٠- محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

٧١- شلومو بروم، «ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس». عرض: أحمد البهنسي، موقع مجلة السياسة الدولية، ١٥ كانون الأول ٢٠١٣. على الرابط

(http://www.siyassa.org.eg)

٧٢- صالح النعامي، «غزة: تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية». مركز الجزيرة للدراسات – الجزيرة نت، ١٣ كانون الأول ٢٠١٣. على الرابط

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013110112522174579/01/2013)

٧٣- شلومو بروم، «ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس». مرجع سابق.

74- (86) Shmuel Sandler, «Israel's Dilemma in Gaza», Op. Cit.

٧٥ (٨٧) Ibid.

٧٦- شلومو بروم، «ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس». مرجع سابق.

٧٧- تسفي مزال، «مصر ليست وسيطاً نزيهاً». صحيفة معاريف، ٢١/١١/٢٠١٢. على الرابط

(http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/417/136.html?hp=1&cat=479)

٧٨- رفعت السعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

٧٩- عماد جاد، «مصر وإسرائيل وقطاع غزة». مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٥)، تشرين الثاني ٢٠١٢، ص ٤.

٨٠- وحيد عبد المجيد، «الإخوان» والجيش... وبينهما «حماس»». جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٧ آذار ٢٠١٣.

علاقة الدين بالدولة في الوطن العربي

هاني موسى*

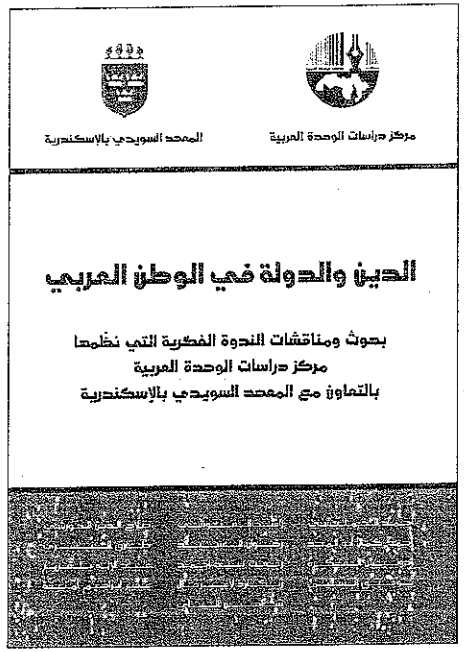

الكتاب: علاقة الدين بالدولة في الوطن العربي

الكاتب: عبد الإله بلقزيز (تحرير)

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: (٧٠٨)

يضم كتاب «علاقة الدين بالدولة في الوطن العربي» أوراقاً ودراسات بحثية عديدة لعدد كبير من الباحثين والمفكرين. هذا الكتاب الذي قدّم له عبد الإله بلقزيز صدر حديثاً (عام ٢٠١٣) ونشره مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (٧٠٨ ص).

يعالج هذا الكتاب قضيةً في غاية الأهمية، وخصوصاً في المرحلة الحالية، تتعلق بواقع الدين والدولة في الوطن العربي، في محاولة لاستقصاء معالم النموذج التوازني بينهما، بما يحقق بناء علاقة تناغمية تكاملية وليست تنافرية استقطابية تسبب الصدام بينهما.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من الحالة التي يمر بها العالم العربي حالياً، وخصوصاً الاشتباك بين الدين والسياسة، وما تمخض عن الربيع العربي من وصول حركات سياسية دينية إلى سدة الحكم، وما أنتجه ذلك من عوامل عدم استقرار نشهدها في دول عربية عديدة.

تشدد معظم المساهمات في هذا الكتاب على ضرورة تعزيز مفهوم المواطنة الحقيقية واحترامه – والذي تذوب داخلها جميع الفوارق العرقية واللغوية والدينية – والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية، واحترام مبدأ التعددية والتنوع والاختلاف داخل المجتمع والدولة، وتعزيز مبدأ التسامح، والاستناد إلى الحكم الديمقراطي المدني، وضرورة أن تتسم الحركات الإسلامية بالطابع المدني المتقبل لفكر التجديد والتنوع والاختلاف.

ويهدف ذلك كله إلى النهوض بواقع المجتمعات العربية من أجل تحقيق التنمية والرفاه والنمو الاقتصادي، على أساس خلق علاقة صحية بين الدين والدولة في العالم العربي.

يستلهم العديد من المساهمين في هذا الكتاب أفكارهم في فك الاشتباك بين الدين والسياسة من تجارب الآخرين، وخصوصاً التجربة الأوروبية منذ القرن الثامن عشر، والتي أخرجت الدول الأوروبية من حالة الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى حالة أخرى أكثر رقياً وإنسانيةً ووضوحاً وتنظيماً عبر ترسيخ قواعد الديمقراطية المتمثلة في مدنية الحكم، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وتفتيت القرار السياسي، إضافةً إلى ترسيخ مفهوم المواطنة، هذا الترسيخ الذي لا يستهدف إقصاء الدين بل احترام خصوصيته ومكانته وتعزيز حرية الفرد ودوره في أداء العبادات والطقوس والشعائر الدينية.

يحتوي الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً شملت بحوثاً ودراسات ومناقشات لنخبة من الباحثين والكتاب. وتثير مقدمة الكتاب العديد من التساؤلات التي تلخص الفكرة الجوهرية التي يتمحور حولها، ولعل أبرزها:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الوطن العربي؟

* مدرس في دائرة العلوم السياسية – جامعة بيرزيت

- ما هو الدور، وما هو الفضاء الذي يجب أن يعمل فيه كل من الدين والسياسة، بحيث يتم بناء علاقة صحية بينهما؟

في مقدمة الكتاب، ينطلق عبد الإله بلقزيز في نظرته ومعالجته لعلاقة الدين بالدولة من فكرة إنسانية وأخلاقية مستقاة من التاريخ السياسي، وما نتج عن تدخل رجال الدين في المجتمع والسياسة، أو استخدام الدين من قبل السياسيين، من تهديد للسلم الأهلي والمجتمعي.

ولحماية المجتمعات العربية من الوقوع في حالة الاشتباك بين كل من الدين والسياسة، يؤكد بلقزيز أن أفضل العلاقات بينهما هي التي تحفظ لهما تمايزهما، فلا تناقض أو تداخل بينهما، بل لكل منهما دوره وعمله وحقله المستقل دون سيطرة أو وصاية لطرف على الآخر، كما يتفق بلقزيز مع أطروحة الكاتب راشد الغنوشي المتمثلة في اعتبار الدين شأناً خاصاً يختص بالعقيدة والأمور الروحانية ويتصل بعالم المطلق «الله»، لا بعالم النسبي «السياسة». أما الدولة فدورها يتمثل في إدارة الشأن العام. وعليه، فإن فضاء الدولة مختلف عن الفضاء الديني.

كما ذهب بلقزيز في الفصل الأول، والذي تناول فيه الدين والدولة في الاجتماع العربي المعاصر نظرياً وتاريخياً واستشرافياً، إلى التأكيد على أربعة قواعد تؤسس لعلاقة صحية بين كل من الدين والسياسة، تكفل نقل المجتمعات نحو التقدم والرقي والتنظيم. وهذه القواعد الأربع على النحو الآتي: الأولى، عدم ممانعة أن تستلهم الحركات السياسية من الدين قيماً تبني عليها برامجها ومشروعها السياسي على أن تتصف هذه البرامج والمشاريع بالنسبية، خاصةً أنها تشكل اجتهاداً فكرياً وسياسياً لا ينطق باسم الدين. وعليه، فالشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة والاختيار.

والثانية، ضرورة أن تقوم الحركات الإسلامية باحترام الطابع المدني للدولة والحفاظ على هويتها دون استغلال ميزان القوى الانتخابي، بما يضمن احترام مفهوم المواطنة والتنوع داخل المجتمع والدولة. والثالثة، التشديد على الطابع المدني غير الديني لكل تكوين حزبي في المجتمع سواء أكان علمانياً أم إسلامياً، من أجل الحفاظ على التمايز بين الدين والسياسة، بين المطلق والنسبي.

أما الرابعة فتتمثل في الحفاظ على التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية وعدم المساس بحريات الأفراد المصانة وفق الدستور.

في تعقيبه على ورقة بلقزيز، يصف فالح عبد الجبار هذه المداخل بأنها خريطة طريق عامة لا تختص بحالة معينة أو بلد معين أو فترة زمنية محددة، كما يرى أن بقاء الحركات الإسلامية في السلطة مرهون بقدرتها على ترجمة أقوالها وبرامجها ذات الأبعاد الأيديولوجية إلى وقائع وأفعال عملية تنهض بالمجتمعات التي تديرها، وأن نجاحها مرهون بمدى قدرتها على الخروج من حدود الدائرة الأخلاقية الضيقة – الحجاب، الفصل بين الجنسين – التي تمنحها اهتماماً كبيراً على حساب قضايا التنمية والرفاهية.

وبالتالي يؤكد ضرورة أن تتوجه هذه الحركات إلى قضايا أكثر عملية تخدم المجتمعات على غرار النموذج التركي.

يؤكد راشد الغنوشي في الفصل الثاني الذي حمل عنوان «الدين والدولة في الأصول الإسلامية والاجتهاد المعاصر» ضرورة احترام مبدأ المواطنة ومبدأ الحريات، والابتعاد عن العنف والإكراه والإقصاء تجاه أي شريحة أو فئة من فئات المجتمع.

ويرفض الغنوشي العلمانية الشاملة، أو ما سماه الفلسفة الإلحادية المتشددة، في تعاملها مع الدين، ويدعو إلى تبني العلمانية الجزئية التي هي بمثابة إجراءات وترتيبات لضمان حرية الفكر والمعتقد، وضمان حقوق الناس وحرياتهم. ويعتبر الغنوشي الديمقراطية خير تجسيد لنظام الشورى، وعليه فالاجتهاد يكون جماعياً من قبل ممثلي الشعب وليس فردياً من قبل بعض الحركات أو الأفراد.

يأخذ ناصيف نصار – في تعقيبه على هذه الورقة – على الغنوشي اختصاره هوية الشعب التونسي بأنه مسلم سني، وجرد الديمقراطية من أبعادها الفلسفية وجعلها مجرد آلية للتمثيل والتداول، وهذا ما اتفق معه، أيضاً، الكاتب عبد الوهاب الأفندي في تعقيبه على ورقة الغنوشي، مشيراً إلى أن تحييد الدين لا يتم بقرار فوقي من قبل السلطة السياسية، وإنما بالتوافق والحوار بين القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك المؤسسات والسلطات الدينية.

شخصت ورقة رضوان السيد التي جاءت في الفصل الثالث من هذا الكتاب واقع العلاقة التاريخية بين الدين والدولة في العالم العربي، وتحديداً في مصر، ووصفت كيفية تعاطي الحركات الإسلامية المختلفة مع الدين والمجتمع.

ونجد في هذه الورقة وصفاً لممارسات الحركات السلفية والإخوانية والصوفية وسياساتها التي يعتبرها السيد غير انفتاحية وغير عصرية تهدد الإسلام قبل الدولة، مشيراً إلى أن التصور الإسلامي المنفتح والإصلاحي هو الذي يستعيد الناس فيه إدارة شأنهم العام وتطويره، ويقود نحو الخيار العصري الدستوري التعددي الديمقراطي المؤسس على مبدأ المواطنة.

يتناول أدونيس العكره، في الفصل الرابع، بالتحليل، التجربة الأوروبية في العصور الوسطى، وما نتج عنها من تداعيات على علاقة الدين بالدولة، ويحلل العكره في ورقته الانتقال الأوروبي من مرحلة الدمج بين السلطتين الدينية والزمنية إلى ترسيخ الدولة المدنية التي يكون الشعب فيها مصدر السلطات، والسلطة تمارس وفق حقيقة نسبية يتعاقد حولها أفراد الشعب بناءً على آليات قابلة للتغيير والتعديل بما ينسجم والعقد الاجتماعي.

يتناول شاهين ألباي – في الفصل الخامس – النموذج التركي بالتحليل، ويصفه بأنه نموذج علماني استبدادي تتولى فيه الدولة دوراً نشطاً في حصر الدين وإقصائه عن المجال العام. هذا النموذج الذي يطلق عليه ألباي تعبير القومية

العلمانية التركية يقوم على ثلاث ركائز هي: أن الحداثة لا تتحقق في سياق نظام ديمقراطي بل يجب فرضها عن طريق نخبة حاكمة مستنيرة، وأن الدين، وخصوصاً الإسلام، لا يتوافق مع الحداثة، بل يشكل عائقاً أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وأن الدولة الحديثة تقوم على أحادية الثقافة، وهي الثقافة التركية. ويستخلص الكاتب أن هذه المحددات أدت إلى إخفاق تركيا في ترسيخ ديمقراطية تعددية ليبرالية بسبب القيود المفروضة على الحقوق السياسية والثقافية والدينية للمواطنين، ما حال دون بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي قائم على التعددية والتسامح وصهر التنوع والاختلاف داخل المجتمع.

من جهةٍ أخرى، تقدم ورقة رفعت سيد أحمد – في الفصل السادس – مقارنةً بين النموذجين التركي والإيراني من حيث علاقة الدين بالدولة، فالنموذجان وفقاً للكاتب يشتركان في الجرعة العالية من الديمقراطية، ولكن يختلفان من ناحية تشابك الدين مع السياسة، فالدين يشكّل فلسفة ومرجعية يتغلغل في النموذج الإيراني، أما في النموذج التركي فالدين يعتبر أداة من بين أدوات عدة لخدمة مقاصد السياسة، كما أن السياسة الخارجية الإيرانية تتحدد وفقاً للدين، أما السياسة الخارجية التركية فهي أكثر براغماتية في تعاملها مع الدين، وعليه فإن علاقة الدين بالدولة في إيران هي علاقة راسخة وثابتة، بينما في تركيا فالعلاقة بينهما متأرجحة.

يتناول توفيق السيف في الفصل السابع علاقة الدين بالدولة في السعودية، ويبيّن أن الدولة لم تنشئ المؤسسة الدينية، بل إن الأخيرة هي التي شاركت السياسيين في إقامة الدولة والمحافظة عليها، وبالتالي، فإن السياسي يختلط بالخطاب الديني، والنظام السياسي يستخدم الدين في تعاطيه مع المجتمع ليحافظ على وجوده وكذراع أيضاً للسياسة الخارجية، والنظام السعودي يستمر في هذه السياسة طالما أن التيار الإصلاحي لا يتعاطى بإيجابية وجرأة مع قضايا المرأة والديمقراطية والأقليات والتعددية السياسية.

يتناول أحمد الخمليشي – في الفصل الثامن – بالتحليل النموذج المغربي للحكم، ويبرز تمازج واندماج الديني مع السياسي، ممثلاً بالبيعة للملك واعتباره أميراً للمؤمنين.

ويظهر التحليل الوارد في الورقة الكيفية التي يقوم بوساطتها نظام الحكم في استيعاب مطالب التغيير والإصلاح، خصوصاً في فترة «الربيع العربي».

أما ريكارد لاغيرفال، فيتناول بالتحليل وضع الجالية المسلمة في السويد، والتي يبيّن أنها دولة علمانية بكافة المقاييس، تقوم على ترسيخ مفهوم المواطنة والتسامح وتعزيز حرية الفرد ودوره في المجتمع بما في ذلك الحرية الدينية. وبالتالي، فإن المواطن المسلم في السويد هو مواطن بالدرجة الأولى له حقوق وواجبات المواطنة، ويتمتع بحرية المعتقد والرأي، ويمارس شعائره الدينية بحرية وفقاً للقانون.

أما النموذج المصري، فيتناوله طارق البشري في الفصل العاشر الذي حمل عنوان «علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة».

يبين البشري أن القوى الرئيسة في مصر تنقسم إلى ثلاث: جهاز الدولة المؤسسي (بما فيه الجيش)، والإسلاميون من إخوان مسلمين وسلفيين، وقوى ليبرالية متعددة. ويذهب التحليل إلى أن الاحتقان في مصر لا يعود إلى دينية أو مدنية الدولة، بل إلى كيفية الحكم، والمطالبات بإصلاحه بالقضاء على الفساد والتفرد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق ديمقراطية فعالة.

أما علاقة الدين بالدولة في تونس فيتناولها بالتحليل صلاح الدين الجورشي، الذي يدرس محاولات الإسلاميين والعلمانيين صياغة تعايش بين الدين والدولة يقوم بالأساس على الحفاظ على مدنية الدولة وترسيخ قواعد الديمقراطية التي يكون الشعب فيها مصدر السلطات.

تقوم عبير أمنينة – في السياق نفسه – بدراسة علاقة الدين بالدولة في ليبيا ابتداء من الحركة السنوسية حتى الوضع الحالي بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي الذي هيمن على الحياة السياسية في ليبيا في العقود الأربعة الماضية.

وتشير أمنينة إلى عودة بروز العديد من الحركات الدينية التي عادت لتنافس على السلطة وكيفية إدارة المجتمع، كحركة الإخوان المسلمين، والمجموعات السلفية، وحركة التجمع الإسلامي، والجماعة الإسلامية المقاتلة.

وتؤكد أمنينة أن صعود أي من هذه القوى مرهون بمدى قدرتها على تبني رؤية تنموية حقيقية قابلة للتنفيذ والتحقق، بعيداً عن التشدد والعنف والتطرف، وهذا هو التحدي الذي ينتظرها والذي سبب ويسبب لها تراجعاً في الميزان الانتخابي.

وترى أمنينة، أيضاً، أن المعضلة تبقى في أولئك الذين يرفضون الدخول في العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطّر ويفضلون الإسلام المواجه وليس المشارك.

يتناول أحمد كمال أبو المجد – في الفصل الأخير – الخطاب الديني في العالم العربي، مطالباً بضرورة إصلاحه وإخراجه من التشبث بالماضي إلى النظر إلى المستقبل، ليتمكن من المساهمة في إحداث التنمية الشاملة الضرورية لإخراج العرب من واقعهم المتردي.

الكتاب الذي بين أيدينا غنّي في دراسته المقارنة لعلاقة الدين بالدولة في العديد من الدول العربية، كما أنه غنيّ في تحليله للعلاقة الرابطة بين الدين والدولة بشكل عام، وفي اقتراح المخارج الضرورية لبناء علاقة قويمة جديدة بينهما. إنه كتاب مهم تجدر دراسته.

sleepless in Gaza: Israel drone war against Gaza Strip

قراءة سياسات

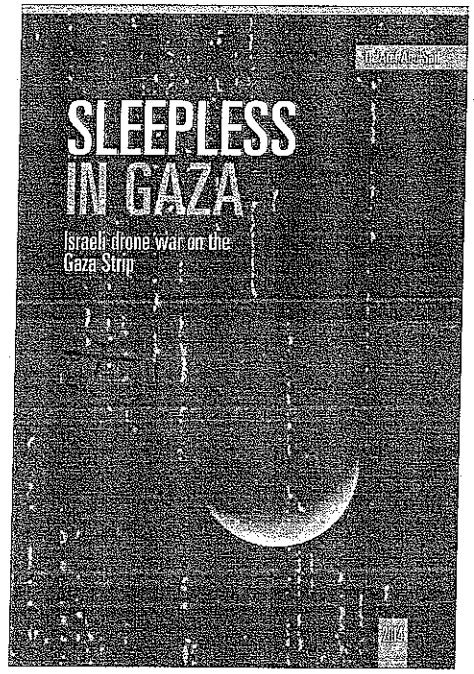

الكتاب: sleepless in Gaza: Israel drone war against Gaza Strip

الكاتب: الدكتور عاطف أبو سيف

الناشر: روزا لوكسمبورغ

تاريخ النشر: ٢٠١٤

عرض: سياسات